التصريح التمهيدي للوفد الدولي لمراقبة الإنتخابات التشريعية المغربية لسنة 2007

الرباط 8 شتنبر 2007

يُقدم هذا البيان من طرف الوفد الدولي لمراقبة الانتخابات التشريعية لسنة 2007 بالمغرب. و تتكون المجموعة التي تتزعم الوفد من:
عبد الرحمان أبو عرفة، مدير منتدى الفكر العربي (من الأراضي الفلسطينية)؛ بول ديوار، نائب برلماني (كندا)؛ خورخي كيروكا، رئيس بوليفيا السابق وعضو نادي مدريد؛هيلين تشيرير، وزيرة سابقة للتراث الكندي (كندا)؛ سلي شيلتون-كولبي، سفيرة سابقة للولايات المتحدة الأمريكية و نائبة الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية؛ جودي بار توبينكا، مسؤولة خزينة سابقة و نائبة برلمانية في ولاية الينويز (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ لاوس وييس فان دير لان، عضو سابق في البرلمان الأوروبي (هولندا)؛ و ليسلي كامبل، منتسب سامي و المدير الإقليمي للشرق الأوسط و شمال إفريقيا في المعهد الوطني الديمقراطي (كندا).

يتكون الوفد، الذي نظم المعهد الوطني الديمقراطي أعماله، من 52 شخصا يمارسون أو مارسوا التشريع، و من وزراء و سفراء سابقين و خبراء في مجال الانتخابات و حقوق الإنسان، و زعماء من المجتمع المدني و متخصصين إقليميين من 19 دولة في آسيا و أوروبا و الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و أمريكا الشمالية و أمريكا الجنوبية. و قد بدأت زيارة الوفد للمغرب في 3 شتنبر 2007 بدعوة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. و إضافة إلى زيارة مكاتب التصويت و المكاتب المركزية، التقى أعضاء الوفد مع ممثلين للأحزاب السياسية و مرشحين و زعماء المجتمع المدني، و مراقبين محليين و مع السلطات المسؤولة عن الانتخابات و المسؤولين الحكوميين و ممثلي وسائل الإعلام المحلية و الدولية و الناخبين. و قد استفاد الوفد من استنتاجات و توصيات فريق التقييم التمهيدي الذي زار المغرب قبل الانتخابات من 9 إلى 15 غشت.

تتمثل أهداف هذا الوفد في إظهار اهتمام المجتمع الدولي ببروز عملية سياسية ديمقراطية في المغرب و دعمها، و كذا تقديم تقييم محايد لانتخابات 7 شتنبر. و قد أنجز الوفد نشاطاته طبقا لقوانين المغرب و إعلان المبادئ الخاص بالمراقبة الدولية للإنتخابات، دون تدخل في عملية الانتخابات.

و يقر الوفد بأن الوقت لا يزال مبكرا خلال الفترة التي تلي الانتخابات، و أن عد الأصوات لا زال جاريا، و أن النتائج لم يعلن عنها بعد بشكل رسمي، و أن الشكايات و الطعون التي قد تقدم ينبغي النظر فيها طبقا لحكم القانون. و لذلك ليس في نية الوفد تقديم تقييم متكامل أو نهائي حول الانتخابات في هذه اللحظة. إذ يعود بالفعل إلى الشعب المغربي أن يقرر، مواطنين و ناخبين، مدى مصداقية هذه الانتخابات و أهميتها بالنسبة لعمليات الدمقرطة الجارية. و قد تصدر تصريحات أخرى خلال الفترة ما بعد 7 شتنبر، كما سيصدر تقرير يلي انتهاء العملية الانتخابية.

و يقدم الوفد فيما يلي عرضا موجزا لملاحظاته و توصياته التمهيدية.

I الملخص التنفيذي

يود الوفد تقديم الشكر إلى حكومة المغرب، وبوجه خاص، إلى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على دعوته لمراقبة الانتخابات التشريعية لعام 2007، وتمكينه من متابعة هذه العملية بشكل مفتوح في جميع مراحلها. كما يود الوفد أن يشكر الأحزاب السياسية والحكومة وممثلي المجتمع المدني والشعب المغربي على حرارة استقبالهم لأعضاء الوفد في جميع المواقع التي زاروها.

وقد زار أعضاء الوفد 375 مكتبا للتصويت في 12 جهة يوم الاقتراع، حيث التقوا بالناخبين والمواطنين والمسؤولين الحكوميين وممثلي الأحزاب السياسية والمرشحين والمراقبين المحليين وممثلي منظمات المجتمع المدني وصحافيين محليين ودوليين وأكاديميين يوم الاقتراع وفي الأيام التي سبقته.
وبالرغم من أن أعضاء الوفد عاينوا أو سمعوا بخروقات منعزلة خلال يوم التصويت، إلا أن التصويت مرعلى العموم بشكل سلس واتسم بروح الشفافية والمهنية. فمن خلال الانتخابات، أتاحت الحكومة المغربية للمغاربة فرصة مهمة للتعريف بآراءهم السياسية.

ويُستشف من نسبة المشاركة الضعيفة (التي تقدر حسب الارقام الاولية بمعدل 37 بالمئة) وارتفاع حالات التصويت الاحتجاجي، أن السلطات المغربية ستحتاج إلى القيام بمزيد من الإصلاحات السياسية من أجل تشجيع انخراط واسع في العملية السياسية. وينبغي أن تتوخى الإصلاحات المذكورة تعزيز سلطة الممثلين المنتخبين مع زيادة شفافية النظام والمساءلة أمام الناخبين. كما يتعين أن تسعى هذه الإصلاحات الى جعل توزيع المقاعد في البرلمان يعكس، وبشكل مباشر أكثر، الاصوات المعرب عنها، وتعزيز فرص إفضاء اختيارات الناخبين إلى تغييرات ملموسة في السياسات يكون لها أثر إيجابي على حياة الناخبين. فالتغيير بحجم مهم هو وحده الكفيل بأن يلهم حماسة أكبر في نفوس الناخبين المحتملين المغاربة إزاء العملية السياسية.

وفي جميع البلدان، لا تمثل الانتخابات التي تتمتع بالمصداقية سوى جزء من عملية أوسع لتعزيز الممارسات الديمقراطية والمؤسسات. ونظرا للشفافية والفعالية اللتان اتسمت بهما العملية الانتخابية واللتان تستحقان الثناء، ونظرا لزيادة النشاط المواكب للحملات لدى بعض الأحزاب السياسية وتطوره، ينبغي أن تكون الرسالة الواضحة التي وجهها الناخبون، سواء من خلال الامتناع عن التصويت أو التصويت الاحتجاجي، حافزا للدفع قدما بالديمقراطية في المغرب. وستكون المرحلة التي تلي الانتخابات في المغرب على الأقل بنفس الدرجة من الأهمية التي اكتستها أحداث يوم الاقتراع.

و فيما يلي وصف لسياق الانتخابات، و الملاحظات العامة للوفد حول عملية التصويت و العد، و المرحلة التي سبقت مباشرة يوم الاقتراع، تليه الخطوط العريضة لتوصيات الوفد.

II . السياق الانتخابي

خلال العقد الأخير، شهد المغرب تغيرا كبيرا من خلال سعيه لتحقيق انفتاح سياسي واجتماعي أكبر في إطار نظام ملكي مُمركز. وقد أخذت جهود الانفتاح، التي بدأت خلال السنوات الأخيرة من حكم الملك الراحل الحسن الثاني، زخما عقب اعتلاء الملك محمد السادس العرش في 1999.

طبقا لنظام الحكم في المغرب، و إضافة إلى الدور الريادي للملك، هناك غرفتان في البرلمان: غرفة عليا ينتخب أعضاؤها 270 بشكل غير مباشر، و الغرفة الأولى التي ينتخب أعضاؤها 325 بطريقة مباشرة. و يقود الحكومة وزير أول يعينه الملك. عقب الانتخابات التشريعية لسنة 1997، اختار الملك الحسن

الثاني عضوا من الحزب المتزعم، و الذي كان تاريخيا حزبا معارضا أساسيا، ليصبح وزيرا أولا، مما مثل أول تجربة للتناوب في الحكومة منذ استقلال البلاد في 1956.

استعدادا للانتخابات البرلمانية لسنة 2002، أدخلت الحكومة المغربية إصلاحا على القوانين الانتخابية حيث اختارت النظام الانتخابي النسبي القائم على التمثيلية النسبية من خلال لائحتين، بأعضاء متعددين في الدوائر و نظام البقية لتوزيع المقاعد. إذ يقدم كل حزب يتنافس في دائرة معينة لائحة بمرشحيه بعدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة، محددا ترتيب المرشحين على اللائحة. و قد تحول النظام الجديد من نظام يستعمل أوراق تصويت عديدة إلى نظام يصوت فيه بورقة تصويت واحدة، مما قلص فرص شراء الأصوات. لكن نظام توزيع المقاعد، الذي لا زال ساريا حتى اليوم يجعل ربح الأحزاب منفردة لأكثر من مقعد واحد في الدائرة الواحدة أمرا صعبا مما يزيد من احتمال توزيع المقاعد في البرلمان بشكل متساوي نسبيا بين الأحزاب الكبرى.

و قد لوحظ أن الانتخابات التشريعية لسنة 2002، قد أديرت بشكل جيد حيث منحت السلطات المشرفة على الانتخابات ترخيصا محدودا لأول مرة للمراقبين المحليين، كما أطلقت مبادرات برعاية من الحكومة لتوعية الناخبين.و بعد الانتخابات، عين الملك محمد السادس رئيسا للوزراء من خارج الأحزاب السياسية، سبق و أن عينه وزيرا للداخلية في 2001.

كما بعثت هذه العملية أملا و زخما نحو تحقق إصلاحات سياسية إضافية.و كخطوة أولى، مكنت العملية التشاورية مع الأحزاب السياسية من اعتماد قانون جديد للأحزاب السياسية في شهر دجنبر 2005 و الذي بدا على أنه عنصر مهم يساهم في تعزيز الأحزاب السياسية و تحقيق بعض التجديد للزعامات من خلال مزيد من الدمقرطة الداخلية.

وبعد تعديل قانون الأحزاب السياسية، بدأ التفكير في إدخال تعديلات على قانون الإنتخابات الذي عدل في نهاية المطاف أوائل 2007 وبينما كان من الممكن أن تمثل تلك التعديلات فرصة لجعل التمثيلية داخل البرلمان مطابقة عن كثب للاقتراع الشعبي، فإن الصيغة النهائية لهذا القانون لم تأت بشئ يذكر لمعالجة المعوقات الهيكلية بالنسبة للأحزاب التي تكسب أكثر من مقعد واحد في الدائرة، مع ما يرافق ذلك من تشتيت للسلطة داخل البرلمان. وفي مطلع سنة 2007، طالت العديد من التعديلات الدوائر فارتفع عددها إلى 95 حيث أنشئ أقصى عدد، أي خمسة مقاعد، لكل دائرة. و في بعض الحالات برزت مزاعم تشير إلى وجود اعتبارات سياسية غير مشروعة وراء تقطيع الدوائر.

و حتى وقت متأخر، تمتعت الصحافة في المغرب بحرية متزايدة. إذ هناك عدد من الوسائل الإخبارية المستقلة التي تعرب عن آرائها حول مواضيع متعددة، كما تمت تغطية الحملات و العمليات الانتخابية بشكل مستفيض. لكن أعرب مؤخرا عن انشغال كبير إزاء موضوع حرية الصحافة. إذ لا تزال هناك حدود بالنسبة لبعض القضايا، كما سجلت خلال الأشهر التي سبقت الانتخابات مجموعة من القضايا البارزة من المتابعات في حق صحفيين و ضد إصدارات في المغرب تتعلق بما سمي بخروقات لهذه الحدود و التي تشمل انتقادات للملك و تحديات للوحدة الترابية (الصحراء الغربية) و انتقاد للإسلام. و قد أعربت لجنة حماية الصحفيين في يوليوز 2007 عن انشغالاتها إزاء الضغوط المحبوكة بشكل متزايد الذي يتعرض إليها الصحفيون المغاربة.

قبل انتخابات 2007، بذلت الحكومة و المجتمع المدني و الأحزاب السياسية جهودا كبيرة لزيادة مشاركة الناخبين كرد فعل إزاء التراجع الذي عرفته المشاركة في الانتخابات السالفة. ففي الانتخابات البرلمانية لسنة 2002 ، أدلى حوالي 52% من الناخبين المسجلين بأصواتهم ، اعتبر ما يقارب 17 % منها أوراق تصويت لاغية أو لا تحمل أي علامة.و في الانتخابات البلدية لسنة 2003، صوت ما يقارب 54% من الناخبين المسجلين مقارنة بـ75% في الانتخابات البلدية السابقة في سنة 1997.

و في إطار الجهود المبذولة للرفع من المشاركة، أطلقت وزارة الداخلية المكلفة بإدارة مسلسل الانتخابات، عملية لتسجيل ناخبين جدد خلال شهري أبريل و مايو 2007، بهدف تسجيل 3 ملايين من الناخبين الجدد. و من بين الجوانب المجددة في هذا المجهود تمكين المواطنين من بعث رسائل موجزة (SMS) إلى رقم هاتف محدد للتأكد من وجود إسمهم في اللوائح الانتخابية و/أو إذا ما كانوا في حاجة للتسجيل، و كذا أين ينبغي القيام بذلك. و قد مكن ذلك من تسجيل حوالي 1,5 مليون ناخب جديد، مما زاد عدد المسجلين للتصويت إلى مجموع يقارب 15,5 مليون ناخب (أي ما يقارب 80% من السكان المؤهلين للترشح)، و تمثل النساء 48,7 % من الناخبين المسجلين، كما أن عمر 80% من الناخبين المسجلين الجدد دون 34 سنة و تتراوح أعمار 57% ما بين 18 و 24 سنة.

إضافة إلى جهود وزارة الداخلية و المجتمع المدني في مجال تسجيل الناخبين، شهد المغرب جهدا كبيرا و متطورا إلى حد بعيد لتوعية الناخب قبل حلول انتخابات 2007 . و قد ساهمت جمعية 2007 دابا في هذا الجهد حيث جمعت زعماء الشركات و المجتمع ، بتشجيع ضمني من الملك، لتعريف الناخبين بالمسلسل الانتخابي و لتشجيع الانخراط في المسلسل السياسي و لا سيما من طرف الشباب. كما أن الحكومة رعت الإشهار على اللوحات و على شاشة التلفزة من بين أعمال أخرى للاتصال كوضع صناديق تصويت كبيرة في مراكز المدن تبين عملية التصويت مع رسالة "موعدنا 7 شتنبر ". و خلال الأسابيع التي سبقت الانتخابات أصبح معدل المشاركة المتوقع موضوع تخمينات، حيث قال البعض بأن سلطات البرلمان المحدودة و/أو الثقة المحدودة في الفاعلين السياسيين قد تساهم في عزوف الناخبين و في ضعف المشاركة، في حين نظر آخرون إلى الانتخابات الجديدة على أنها شديدة الأهمية بالنسبة للمغرب متأملين و متوقعين مشاركة عالية للناخبين.

لقد كانت المنافسة كبيرة بين الأحزاب السياسية 33 التي قدمت مرشحين يبلغ مجموعهم 1862 على اللوائح المحلية في 95 دائرة متعددة الأعضاء ينتخب منهم 295 نائبا في البرلمان، مع تخصيص 30 مقعدا للنساء المرشحات على اللوائح الوطنية . و تضم الأحزاب أعضاء من الإئتلاف الحاكم في البرلمان الحالي: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، و حزب الاستقلال و التجمع الوطني للأحرار و الحركة الشعبية و حزب التقدم و الاشتراكية. كما يتنافس كذلك في الانتخابات الحزب الذي يتزعم المعارضة في البرلمان الحالي، و هو حزب العدالة و التنمية. و إضافة إلى أعضاء الإئتلاف الحاكم حاليا و حزب العدالة و التنمية، يتقدم 27 حزبا أصغر، لبعضها مقاعد في البرلمان الحالي، بلوائح تضم مرشحيها.

كما أن هناك قوى سياسية خارج المسلسل الانتخابي، لا سيما منها جماعة العدل و الإحسان المحظورة. و على خلاف الأحزاب السياسية المعترف بها، فإن جماعة العدل و الإحسان لا تعترف بمشروعية الحكومة الحالية أو الملك أو الدستور، و تدعو إلى فرض الشريعة .

و إلى جانب الوفد الدولي، و هو أول وفد يراقب الانتخابات المغربية، انتظمت مجموعات محلية في ائتلاف – النسيج الجمعوي- لمراقبة الانتخابات. و قد قام النسيج الجمعوي بمراقبة الفترة السابقة للإنتخابات، و خطط لإرسال أكثر من 2000 مراقب يوم الاقتراع و لإصدار تصريح و تقرير عقب الانتخابات. و تتكلف وزارة الداخلية بإدارة الانتخابات بينما أوكل الملك للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مهمة تسهيل عمل المراقبين المحليين و الدوليين و أن يكون حلقة الوصل معهم و الوسيط لمخاطبة وزارة الداخلية.

III الملاحظات

فترة ما قبل الانتخابات والحملة الانتخابية

تسجيل الناخبين

كما ورد ذلك في التصريح التمهيدي حول الفترة ما قبل الانتخابات للبعثة في 15 غشت، فقد بُذلت جهود كبيرة لزيادة نسبة التسجيل في ربيع سنة 2007. إلا أن هذه الجهود ظلت بعيدة جدا عن تحقيق الهدف المنشود، إذ لم تمكن من تسجيل إلا 1,5 مليون ناخب إضافي مقارنة بعدد 3 ملايين من الناخبين الجدد المستهدفين. وعندما أصبحت اللوائح الانتخابية جاهزة، أعدت وزارة الداخلية أقراصا مدمجة تتضمن تلك اللوائح ووضعتها رهن إشارة الأحزاب خلال فترة 30 يوما. وإذا كانت الأحزاب التي حصلت على الأقراص المدمجة قد رصدت بعض الأخطاء في اللوائح، إلا أن الأحزاب أقرت، على العموم، بأن هذه المشاكل كانت محدودة.

الاستعدادات الإدارية للانتخابات

جرت استعدادات وزارة الداخلية للانتخابات بشكل سلس ودون إثارة للجدل، باستثناء حالة واحدة ذات أهمية. وقد تم التعبير عن انشغالات جدية تتعلق بتقطيع الدوائر، كجزء من الاستعدادات الإدارية، و بعدد الناخبين الشديد التفاوت للغاية أحيانا بين الدوائر و المطابق لكل عضو يتعين انتخابه في البرلمان. وفي بعض الحالات، زعمت الأحزاب السياسية أن تقطيع بعض الدوائر قد يكون قد نتج عن ممارسة نفوذ سياسي غير مشروع.

جهود توعية الناخب

بَذلت كل من الحكومة والأحزاب السياسية والفاعلين من المجتمع المدني جهودا مهمة لتعبئة الناخبين وتعريفهم بإجراءات التصويت، وشمل ذلك الجهد الصحف والإعلانات في التلفزة والإذاعة واللوحات الإعلانية والمناشير والحفلات و استعمال تقنيات أخرى مجددة للاتصال بالجمهور.

تعيين المرشحين

لقد تم تعيين المرشحين خلال الفترة ما بين 16 و 23 غشت. ورغم سماع الوفد بتقارير عن مجادلات بين الأحزاب حول هذه التعيينات، إلا أنه لم يسمع بوجود عراقيل مهمة وضعتها السلطات المشرفة على الانتخابات فيما يتصل بتعيين المرشحين. ومع ذلك، ثمة مسألة هامة تخص هذه التعيينات و تتمثل في أن 5% فقط من الخانات على اللوائح المحلية تعود لنساء مرشحات، و أن النساء لا يتزعمن إلا 3% من اللوائح المحلية. وعقب انتخابات سنة 2002، التي حصلت فيها النساء على 30 مقعدا من خلال نظام اللائحة الوطنية و على 5 مقاعد من خلال اللوائح المحلية، أصبح المغرب رائدا في المنطقة في مجال تمثيلية النساء في البرلمان. وبالرغم من أن النتائج ليست نهائية، فمن غير المحتمل أن يحقق المغرب في انتخابات 2007 تقدما إضافيا في هذا المجال الهام.

حملات الأحزاب

تمثل ثقافة التوافق السائدة بين العديد من الأحزاب السياسية، والتي تشجعها بنية النظام السياسي، عائقا أمام دخول الأحزاب في نقاش وطني حقيقي. وهو مناخ يُصعّب على الناخبين التمييز بين الاختلافات الموجودة بين العديد من الأحزاب. غير أن حملات بعض الأحزاب شهدت تحسنا في انتخابات سنة 2007 مقارنة مع الانتخابات الأخيرة السابقة، إذ أصبحت هذه الأحزاب تستجيب بشكل مباشر أكثر لاهتمامات الناخبين وتتفاعل كذلك بشكل أكثر مباشرة مع المواطنين عبر أرجاء البلاد. وشمل ذلك الإستفادة من وسائل الإعلام الحديثة مثل تكنولوجيا الإنترنت والهاتف المحمول واستعمال الاشهار في وسائل الإعلام وتقنيات أفضل للإتصال بالناخبين. وتجدرالإشارة كذلك، إلى أمر إيجابي يتمثل في مشاركة الأحزاب الرئيسية في النقاشات العمومية واللقاءات التي نظمت في البلديات لتقديم برامجها.

الخروقات المفترضة خلال الحملة الانتخابية

رفعت العديد من الإدعاءات بخرق قواعد الحملة الانتخابية لوزارة العدل عبر وزارة الداخلية خلال فترة الحملة. وقد إستنتج القضاة المحققون أن الغالبية العظمى من هذه الخروقات المفترضة لا أساس لها من الصحة. ولم يتمكن الوفد من التحقيق بشكل مستقل في مختلف الخروقات المفترضة. إلا أن العديد من ممثلي الأحزاب السياسية في مكاتب الاقتراع الذين تم استفسارهم يوم الانتخاب، و باستثناء المزاعم بشأن شراء الأصوات المشار إليها لاحقا، لم يدعوا أنه يمكن الطعن بشكل جدي في نزاهة الانتخابات بسبب ما زعم من خروقات خلال فترة الحملة الانتخابية.

تغطية وسائل الإعلام

هناك بعض القضايا قد لا يمكن لوسائل الإعلام المغربية مناقشتها، لا سيما تلك التي تشكل خطرا على البنية العامة للنظام السياسي القائم، وقد سجلت تحديات مثيرة للقلق واجهتها حرية الصحافة في المغرب مؤخرا. إلا أن تنافس الأحزاب السياسية وإجراء الانتخابات في إطار النظام السياسي القائم حظيا بتغطية مستفيضة من طرف وسائل الإعلام المغربية. غير أنه تبين، انطلاقا من مختصرات الأخبار اليومية، أن طبيعة التغطية ركزت بشكل كبير على التنافس بين الأعيان المحليين أكثر مما ركزت على الحملات الوطنية والبرامج، كما خصصت الصحافة المكتوبة في الغالب تغطية هامة للأحزاب الصغيرة على حساب تنافسات أكثر أهمية. وعلاوة على ذلك، مُنحت الأحزاب الوقت الضروري لعرض برامجها في وسائل الإعلام الرسمية الالكترونية. غير أن هذه الأحزاب لم تحصل على وقت متساو في وسائل الإعلام الرسمية، بل تم توزيع الوقت عليها، جزئيا، على أساس حجم تمثيليتها في البرلمان الحالي، و هي ممارسة تتواجد في العديد من الدول الأخرى.

يوم الاقتراع

نسبة المشاركة

لقد أثيرت العديد من التخمينات قبل موعد الانتخابات بخصوص نسبة المشاركة. وأظهرت التقارير الأولية التي أعدتها الحكومة، أن 37 بالمائة من الناخبين المسجلين قد صوتوا يوم الانتخاب، وأن عددا كبيرا من هذه الأصوات تمثل، على ما يبدو، تصويتا احتجاجيا للتعبير عن عدم الرضا عن السياق السياسي ككل و/أو الخيارات المتاحة على اختلاف ألوانها. و يبدو، بالفعل، أن ما يربو ربما قليلا عن 25 بالمائة من الناخبين المغاربة المؤهلين للتصويت و المحتملين أدلوا بأصواتهم لصالح لوائح الأحزاب المقدمة. وتمثل نسب المشاركة وأعداد الأصوات الاحتجاجية المدلى بها رسالة هامة إلى السلطات المغربية إزاء الحاجة إلى إصلاحات سياسية إضافية لتشجيع السكان على المشاركة في المسلسل السياسي الرسمي، و جعلهم يؤمنون بأن التصويت قد يمكنهم من التأثير على السياسات التي سيكون لها أثر على حياتهم.

عملية التصويت

مرت عملية التصويت على العموم بشكل سلس، وقد أبان المسؤولون عن الاقتراع عن مهنيتهم خلال يوم التصويت. و قد كانت المشاكل الأكثر انتشارا تهم حالات أشخاص ليست لديهم بطاقة الناخب. و في هذه الحالات و جد المسؤولون و الناخبون صعوبات كبيرة في تحديد مكتب الاقتراع الذي يحق للناخبين التصويت فيه. وقد حدث بعض الغموض إزاء شروط تحديد هوية الناخبين في الأماكن التي لم يكن للناخبين فيها بطاقة الناخب. إضافة إلى ذلك، كانت ورقة التصويت جد معقدة، كما أن التمييز بين اللوائح الوطنية والمحلية لم يكن واضحا بشكل كاف، مما قد يكون قد ساهم في الإدلاء بعدد من الأوراق اللاغية. وقد شهد أعضاء الوفد أو سمعوا عن أنباء تفيد بوقوع حالات بالتصويت عدة مرات، ومشادات حول مكاتب التصويت. كما كانت هناك مزاعم حول شراء الأصوات، فقد كان هناك إحساس لدى العديد من الناخبين أن مسألة شراء الأصوات مثلت مشكلة. ورغم أن الوفد لم يشهد أي عملية لشراء الأصوات، إلا

أنه من الممكن أن تكون هذه العملية قد حدثت بعيدا عن مكاتب التصويت، أو أن تكون هذه المزاعم قد أثيرت من طرف الأحزاب لتبرير أدائها بشكل مسبق. كما أن هناك فائدة أخرى لارتفاع نسبة المشاركة لدى الناخبين تتجلى في أنها ستجعل عملية شراء الأصوات باهظة الثمن.
وإجمالا، تجدر الإشارة إلى أن أهم ما لاحظه أعضاء الوفد هو أن إدارة مكاتب الإنتخاب كانت جيدة بحضور ممثلي الأحزاب الذين راقبوا عملية التصويت.

مشاركة النساء و الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

لم يسجل أعضاء الوفد أي شكل من أشكال التمييز ضد النساء أو الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. ففي بعض مكاتب التصويت تجاوز عدد النساء المصوتات، حسب ما بدا، عدد الرجال، في حين تجاوز عدد الرجال المصوتين، حسب ما بدا، عدد النساء في مكاتب أخرى. وقد لاحظ أعضاء الوفد أن عدد النساء المسؤولات عن عملية الاقتراع في مراكز فرز الأصوات و في الولايات كان قليلا. فمن المهم أن تشارك النساء في كل مناحي إدارة الإنتخابات. إذ من بين مزايا إشراك مزيد من النساء المساعدة في التحقق من هوية النساء المنقبات. وبالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة، كان ولوج مراكز التصويت صعبا. لذلك ينبغي بذل مزيد من الجهود لتسهيل الوصول الى مكاتب التصويت و تيسير التصويت فيها. و على الرغم من ذلك، تم توفير المساعدة الضرورية لهذه الفئة من قبل المسؤولين عن مكاتب التصويت طبقا للقانون ، كما قدم لهم أعضاء من أسرهم المساعدة في بعض الحالات.

ممثلو الأحزاب السياسية في مكاتب التصويت

حضر ممثلو الأحزاب السياسية الكبرى، و ممثلو بعض الأحزاب الصغيرة، في الغالبية العظمى من مكاتب التصويت التي زارها الوفد. ومن بين مجموع الفرق المكلفة بمراقبة الانتخابات، يعتبر ممثلو الأحزاب أفضل من يتولى مراقبة العملية نظرا لقدرة الأحزاب على توفير التغطية الأشمل و نظرا لحرص ممثليها الشديد، كفريق، على حماية مصالح أحزابهم و على نزاهة العملية الانتخابية.

المراقبة المحلية للانتخابات

كان هناك بعض الجدل حول عمل فريق المراقبين المحليين - النسيج الجمعوي. فقبل الانتخابات، أبدى المجلس الاستشاري لحقوق الانسان ووزارة الداخلية ترددهما في ما يتعلق باعتماد جميع المراقبين البالغ عددهم 3000 اللذين اقترح النسيج الجمعوي إشراكهم آنذاك في المراقبة. وقبيل الانتخابات بأيام، لمح النسيج الجمعوي إلى وجود عراقيل عملية وضعت للحيلولة دون الترخيص الرسمي لمراقبيه، وأنه يفكر في الاكتفاء بالمراقبة خارج مكاتب التصويت ومراكز العد. وفي آخر المطاف، تم الترخيص للمراقبين اللذين قدمهم النسيج الجمعوي والذين يناهز عددهم 2000 مراقب، رغم أن ذلك لم يحصل إلا عشية يوم الاقتراع. وقد عاين أعضاء الوفد وجود مراقبين محليين في بعض مكاتب التصويت ومراكز العد التي زاروها.

الوضع الأمني يوم الاقتراع

عاين أعضاء الوفد، أو بلغ إلى علمهم، وجود بعض حالات الشغب والاشتباكات الطفيفة في مكاتب التصويت أو بالقرب منها. ومع ذلك، كانت هذه الحالات منعزلة، ولم يتبين أن ضعف الأمن أو التواجد غير المشروع للشرطة كان له تأثير مهم على الانتخابات. ولم يكن للشرطة في معظم الحالات حضور واضح في مكاتب التصويت، بل كانت رهن إشارة رئيس مكتب التصويت ليتصل بها عند الحاجة. وبالرغم من ذلك، فقد لوحظ في بعض الحالات تواجد الشرطة ومسؤولين من وزارة الداخلية بزي مدني خارج مكاتب التصويت.

عد الأصوات

عاين أعضاء الوفد عملية العد في 25 مكتبا للتصويت، بالإضافة إلى جزء من فرز الأصوات في عدد من مكاتب التصويت المركزية والعمالات. لقد كان عد الأصوات في كل هذه المواقع شفافا ولم يكن هناك ما

يثبت حصول خروقات مهمة فيها. ففي بعض الحالات لاحظ المراقبون وجود ارتباك فيما يخص الإجراءات المتعلقة بإحراق أوراق التصويت والتعامل مع أوراق التصويت غير المستعملة. ونظرا للتعقيد الذي اتسمت به أوراق التصويت وإجراءات العد، كانت عملية العد أبطأ من المعتاد لو كانت الظروف مختلفة. وقد سلم لممثلي الأحزاب في مكاتب التصويت، في معظم الحالات التي تمت معاينتها، محضر سجلت فيه النتائج الخاصة بمكتب التصويت بعد عد الأصوات.

فرز الأصوات والإعلان عن النتائج

تتمثل إحدى خصائص الإجراءات الانتخاباتية المغربية في إحراق أوراق التصويت السليمة بعد عد الأصوات وبعد تسليم المحضر لممثلي الأحزاب في مكاتب التصويت، قبل نقل أوراق التصويت اللاغية وتلك المتنازع بشأنها والمحضر إلى المكتب المركزي المعني. إن الإجراءات التي اعتمدت في هذه الانتخابات تجعل من الصعب الاحتجاج على النتائج بعد الإعلان عنها. وقد فاقم هذا الإجراء المشكلة في 2002 حيث لم يعلن أبدا عن النتائج المفصلة على مستوى مكتب التصويت. وإلى غاية كتابة هذه السطور، و بينما لم يعاين الوفد أية مشاكل فيما يتعلق بعد الأصوات، و نظرا لأن النتائج الرسمية لم يعلن عنها بعد، فمن المهم ،بالتالي ، أن تستمر جميع الأطراف في مراقبة العملية.

IV التوصيات

انطلاقا من روح التعاون الدولي، يتقدم الوفد و بكل احترام بالتوصيات العامة التالية:

- إن نسبة مشاركة الناخبين الضعيفة و حالة التصويت الاحتجاجي الكثيرة تبعثان برسالة واضحة للسلطات المغربية إزاء الحاجة إلى مزيد من الإصلاح السياسي، إذا ما كانت السلطات ترغب في إقناع عدد أكبر من المواطنين المغاربة بالانخراط في المسلسل السياسي. و ينبغي أن تعزز هذه الإصلاحات سلطة المسؤولين المنتخبين وتزيد، في الوقت ذاته، من شفافية هذه العمليات و من المساءلة أمام الناخبين. إن الوفد لا يدعي اقتراح معالم دقيقة للإصلاحات السياسية التي ينبغي إنجازها بل يقترح الوفد بأن تكون الإصلاحات الدقيقة التي ينبغي تنفيذها موضوع حوار مفتوح بين المغاربة، بما في ذلك ممثلي القصر و الحكومة والجمهور والأحزاب السياسية والصحافة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. لكن الوفد يقترح بأن يقر المشاركون في هذا الحوار بالطابع الطارئ لعملية النهوض بمصالح المغرب بشكل عام و رفاهية كل المغاربة.

- لقد أحرز المغرب تقدما كبيرا في مجال تشجيع مشاركة المرأة في البرلمان، من خلال استعمال نظام اللائحة الوطنية في 2002. لكن للأسف، لم تدفع انتخابات 2007، على ما يبدو، بالمشاركة السياسية للمرأة قدما. وموازاة مع الإصلاحات السياسية الأخرى الجارية، ينبغي التفكير في أفضل السبل لزيادة التمثيلية السياسية للمرأة كمسؤولة منتخبة، وزيادة حضورها في زعامة الأحزاب السياسية وفي مناصب المسؤولية الإنتخابية.

- لضمان شفافية العملية الإنتخابية، ينبغي على السلطات المغربية، و بأسرع ما يمكن بعد الإنتخابات، الإعلان عن نتائج مكاتب الإقتراع بطريقة مفصلة. كما ينبغي على السلطات المغربية في الإنتخابات القادمة أن تسمح مرة أخرى بالشفافية التي تتأتى من خلال المراقبة المحلية والدولية، وأن ترتب القانون الإنتخابي بطريقة تمكن من القيام بهذا النوع من المجهودات .

- ينبغي مراجعة الإجراءات الإنتخابية عن كثب، مع أخد هذه التجربة الإنتخابية بالاعتبار ، بهدف تبسيط الإجراءات للحد من أي احتمال للخلط في الإنتخابات المستقبلية ، وتبسيط ورقة الإنتخاب مثال بليغ على ذلك . وفي إطار السعي للحد من ذلك الخلط ، ينبغي كذلك إنجاز برامج إضافية لتوعية الناخبين على غرارالبرامج التي استعملت في هذه الإنتخابات. وسترد توصيات دقيقة إضافية في التقرير النهائي للوفد .

V. الوفد و ما أنجزه من عمل

إن التقييم الدقيق و المكتمل لأي انتخابات ينبغي أن يأخذ بالاعتبار كل جوانب العملية، و لا يمكن أن تفصل أي انتخابات عن السياق السياسي الذي تجري فيه. و من بين العناصر التي ينبغي أخذها بالاعتبار: الإطار القانوني للانتخابات كما حدده الدستور، بما في ذلك قانون الانتخابات و القوانين ذات الصلة؛ و قدرة المواطنين على البحث عن المعلومات و الحصول عليها بشكل كاف و دقيق حتى يتمكنوا من القيام بخياراتهم السياسية؛ و قدرة المتنافسين السياسيين على التنظيم و الاتصال بالمواطنين لكسب دعمهم؛ و سلوك وسائل الإعلام في تغطيتها للأحزاب و المرشحين و القضايا المختلفة؛ و درجة الحرية التي يتمتع بها المواطنون و المنافسون السياسيون للإنخراط في العملية السياسية و الانتخابية دون توجس من التخويف و العنف أو الانتقام بسبب خياراتهم؛ سير عملية تسجيل الناخبين و سلامة السجل النهائي للناخبين؛ و الحق في الترشح للإنتخاب و الطريقة التي يتم بها التصويت و العد و جمع النتائج و نقلها و الإعلان عنها؛ و معالجة الشكايات الانتخابية؛ و تمكين الذين انتخبوا على الوجه الصحيح من استلام مناصبهم. كما تجدر كذلك الإشارة إلى أنه لا يوجد إطار انتخابي يتسم بالكمال، إذ تواجه كل العمليات الانتخابية و السياسية مجموعة من التحديات.

لقد وصل الوفد إلى الرباط في 3 شتنبر و التقى بزعماء مغاربة سياسيين و من المجتمع المدني، و بمرشحين و بمراقبين محليين و بالسلطات المسؤولة عن الانتخابات و مسؤولين حكوميين و ممثلي وسائل الإعلام و المجتمع الدولي في المغرب و بالناخبين. و قد انتشر في 5 شتنبر 82 مندوبا و موظفا، مكونين 25 فريقا انتشروا في 12 جهة عبر البلاد. و قد راقبت الفرق يوم الانتخابات عمليات التصويت أو العد في 375 مكتبا للتصويت عبرأرجاء البلاد. و قد عاد أعضاء الوفد بعد انتهاء الانتخابات، إلى الرباط لتبادل النتائج و إعداد هذا التصريح.

و يعرب الوفد عن امتنانه للترحيب و التعاون اللذان وجدهما لدى الناخبين و المسؤولين عن الانتخابات و المرشحين و زعماء الأحزاب السياسية و لدى مراقبي الانتخابات المحلية و نشطاء المجتمع المدني.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال ب: اريك دوهايم في الرباط على الرقم 26 01 77 37 212+ ، أو على : eduhaime@ndi.org ، وفي واشنطن، مقاطعة كلومبيا بجيفري انجلند على الرقم 5407 728 202 1+ أو على jengland @ndi.org